

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفوض»

باعتبار الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة قنا

للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٨٩ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفوض بالاختصاصات؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة قنا جلسة ٢٠٠٨/٢/٢٦ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١٠/٢٠؛

### قرار

**مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة قنا عن العام المالى ٢٠٠٧**  
 حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٥٧,٥٧ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وخمسون ألفاً ومائتان وثمانية وأربعون جنيهاً وسبعة وخمسون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات

مبلغ ١٢٤١٤٣٨,٢٣ ج (فقط مليون ومائتان وواحد وأربعون ألفاً وأربعمائة وثمانية وثلاثون جنيهاً وثلاثة وعشرون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المدروفات مبلغ ١١٠٨٨١٠,٣٤ ج (فقط مليون ومائة وثمانية آلاف وثمانمائة وعشرة جنيهات وأربعة وثلاثون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٧٤٠٠٢٩٣,٥ ج (فقط سبعة ملايين وأربعمائة ألف ومائتان وثلاثة وتسعون جنيهاً وخمسون قرشاً لا غير) .

**مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .**

تحريراً في ٢٠٠٨/١٠/٢٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي